


الإقطاع العسكري

في العهدين المملوكي والعثماني

جذوره التاريخية وجوانبه

● ● محمد هادي ريان ●

 مقدمة : تناول الباحثون الإقطاع ، ولكنه لا يزال بحاجة إلى دراسة ، لأن جوانبه التاريخية عديدة ودلالاته متعددة ، ومفاهيمه متطورة ، وستأوله في هذه الدراسة لا كفترة من الفترات أو كقطر من الأقطار وإنما كنظام لعهدين متعاقبين ، العهد المملوكي والعهد الإقطاعي .

ولما كانت لفظة الإقطاع قد اكتسبت عدة مدلولات قبل ظهور هذين العهدين فإن هذا يوجب علينا التعرض لهذه المدلولات في عهود سابقة ، لنصل بذلك إلى إدراك الجدور التاريخية للإقطاع للدخول في الإقطاع كنظام في العهدين المذكورين .

إن المنهج التاريخي يحتم علينا التلويح ولو بإيجاز في تلك العهود السابقة من منطلق أن الإقطاع مظهر حضاري له جذوره الاقتصادية والاجتماعية ، والمتصلة بالأرض التي عاش عليها الإنسان الذي يمثل هذا المظهر الحضاري ، ولما كان أي منهج تاريخي يعتمد في أساسه على البحث العلمي ، فإننا في الدراسة التاريخية التي تعتمد على الحقائق التاريخية لابد من الإطار الزمني للوصول إلى الأهداف التي وضعتها هذه الدراسة .

لن نعرض للإقطاع من جوانبه الفقهية أو أبعاده الإقليمية أو صفاته النظرية وإنما سنأخذ من جوانبه العملية ، كنظام عام ضمن دراسة تاريخية ، وهذه الدراسة ستحم علينا الدخول في جنبات العصور الوسطى كعهد ملوكي والعصور الحديثة كعهد عثماني ، مع صعوبة الانفصام بينها لصعوبة التفريق ووضع الحواجز والقفز من عهد إلى آخر لتشابك العناصر الحضارية فيها .



أولاً : الجذور التاريخية للإقطاع في مفهومه الإسلامي :

لما كانت الحضارة الإسلامية ، قد جاءت بعد حضارات أخرى ، فقد وجد العرب بعد قيام دولتهم التي أسسها النبي محمد ﷺ إقطاعاً قديماً ففي الدولة الساسانية كان الملاحون مرتبطين بالأرض ويجبرون على القيام بأعمال السخرة ، ويخدمون في الحرب مشاة تحت لواء ليل من النبلاء ، وهذا يدل على أن الساسانيين عرفوا إقطاعات النبلاء .

وفي الدولة البيزنطية شرع قسطنطين في ٣٣٢ م قانوناً ينص على أن الفلاح (Colonus) إن ترك أرض سيده أعيد إليها قسراً ويصبح عبداً وفي ٣٥٧ م شرع قسطنطينوس بأن آل (Colonus) أي الاقنان يجب أن يباعوا مع الأرض ، وفي اليمن حين قامت ملكية سبأ وذو ريدان زال الملا إجماعي واستندت الملكية إلى شيوخ قبائل إقطاعيين ، فالأرض تعطى لشيوخ القبائل لتتولى هذه زرعها ، وكانت الأرض تعطى في الأصل مقابل خدمة عسكرية ، كما صارت تعطى مقابل دفع مبلغ من المال .^(١)

هذا الإقطاع هو الذي كان موجوداً في البلاد المفتوحة ، فلما فتح العرب هذه البلاد اعتبروا أراضي الأسر الحاكمة وأراضي النبلاء الإقطاعيين الكبار الذين حرب جلهم أو قتل أثناء المعارك بالإضافة إلى أراضي معابد النار ، تعود ملكيتها لبيت المال ، وبصرف الخليفة شؤونها كما يريد ، فيعطى بالمراعاة أو يترك فلاحها عليها يزرعونها ، وبذلك أصبحت عائدة هذه الأراضي للدولة .^(٢)

لقد كانت الفتوحات الإسلامية عاملاً هاماً في تدمير الإقطاع القديم في البلاد المفتوحة ، وبذلك بدأ يبرز مفهوم إسلامي جديد للإقطاع يمل على المفهوم القديم ،^(٣) حيث أصبح معناه

في البلاد الإسلامية منح الأرض التي لا مائلك لها مقابل الخراج أو العشور أو منح غلة الأرض في مقابل إعطائه شيء أو ضمانه لبيت المال ، والإقطاع حسب هذا المعنى صار إما إقطاع إقليم بأكمله لعامل من العمال أو بتخصيص دخل قطعة من الأرض أجرة أو معاشاً ، ثم اتسع مدلول الإقطاع حتى استعمل للدلالة على جمع الضرائب والمكوس والجزية .^(١٢)

ولتوضيح هذا المفهوم ودلالته نورد هنا شواهد تاريخية عملية ، ففي خلافة عمر بن الخطاب أقطعت بعض الأراضي ، فقد منح أراضي لأفراد من الكوفة ، وقال الليث بن سعد : « ولم يبلغنا أن عمر بن الخطاب أقطع أحداً من الناس شيئاً من أرض مصر إلا ابن سندر ، فإنه أقطعه أرض مينة الأصبع ، فلم تزل له حتى مات فاشترها الأصبع بن عبد العزيز بن مروان من ورثته ، فليس بمصر قطعة أقدم منها ولا أفضل »^(١٣) . واسطفى عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أرض السواد أموال كسرى وأهل بيته وما هرب عنه أربابه أو هلكوا ، فكان مبلغ غلته تسعة آلاف درهم وكان يصرفها في مصالح المسلمين ولم يقطع شيئاً منها^(١٤)

وعندما جاء عثمان توسع في ذلك قال الأعمش عن إبراهيم بن المهاجر عن موسى بن طلحة ، قال : أقطع عثمان رضي الله عنه عبد الله بن مسعود النهرين وعمار بن ياسر اسما وأقطع خبابا وصهبيا وأقطع سعد بن أبي وقاص قرية هرمز^(١٥) . وبشكل عام فقد شجع الخلفاء الأولون القبائل على الهجرة إلى المدن الجديدة والمراكز الأخرى للالتحاق بالقوات المقاتلة وجعلوا ذلك شرطاً للعطاء ، في الوقت الذي أسكت فيه بعض القبائل في المدن الساحلية (روابط) وأقطعت الأراضي لضمان تموينها واستقرارها .^(١٦)

ونلاحظ أنه في عهد الخلفاء الراشدين أن المصدر الأول إقطاع الأرض من قبل الخلفاء وأكثر من توسع في ذلك هو عثمان بن عفان ، يقول البلاذري : « ومع أن الإقطاعات الممنوحة كانت متواضعة إلا أن بعضها كانت قرية أو ضيعة كبيرة »^(١٧)

وفي العصر الأموي ، حصل توسع كبير في منح الإقطاعات ، بدأ ذلك في أيام معاوية حيث منح الأراضي واستصفى أراضي في سورية اتخذها لنفسه وسار العديد من الخلفاء الأمويين على نفس الطريقة^(١٨) والإقطاعات كانت من الصواري أو من الأرض الموات ،^(١٩) وكان الملاكون في العصر الأموي يقيمون في المدن ويدبرون مزارعهم بالكلاء ، وكان بعض الأمراء من أكبر ملاكي عصرهم مثل مسلمة بن عبد الملك ، وأقطع سليمان بن عبد الملك يزيد بن المهلب إقطاعاً واسعاً شمل عدداً من الضياع والأنهار ويمثل خالد القسري توج هذا الاتجاه .^(٢٠)

وفي العصر العباسي استولى العباسيون على ضياع الأمويين وأمراتهم وأحدثوا ديواناً خاصاً للضياع السلطانية ، وكانت الضياع السلطانية واسعة وغنية وموزعة في أرجاء بلاد الخلافة .^(١٠) وفي القرنين الثالث والرابع للهجرة (التاسع والعاشر للميلاد) تطورت الحياة الزراعية وتوسعت الملكيات الزراعية وظهر إقطاع يقول عنه الدوري بأنه إقطاع زراعي بصورة واضحة وواسعة وكان للتجارة دور في ذلك .^(١١)

إن هذا الإقطاع الذي استعرضناه من لدن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وخلفاء بني أمية وخلفاء بني العباس حسب دلالاته ومفهومه الإسلامي يجعله المميزي ، بأنه إقطاع العطاء وهو استمرار لما كان موجوداً في صدر الإسلام وظهر واضحاً بهذا المعنى في مصر .^(١٢) وبدورنا نستطيع القول بأن المفهوم الإسلامي للإقطاع بقي خلال هذه العهود التي ذكرناها هو العطاء وإن حدث توسع في بعض الأحيان لهذا المعنى إلا أنه بقي إقطاع عطاء في مفهومه الواسع ثم من الناحية العملية .

ثانياً : الإقطاع العسكري :

لكن المفهوم السابق بدأ في التغير ، في ظل معطيات جديدة ، تتعلق بمؤثرات تركية ومغولية أو ما يمكن تسميته بالسلط الأجنبي ، أدت إلى إفراز ما سمي بالإقطاع العسكري .

ففي القرن الثالث الهجري ، اعتمد العباسيون على المرتزقة من الجند الترك ، فأدى ذلك إلى ضعف سلطانهم وأكد الحركات الانفصالية والاجتماعية .

والحقيقة أن أصول هذا الإقطاع يجري فيها خلاف بين من بدأ الأخذ به ، فبولياك (Poliak) يرى أنه بدأ في دولة محمود الغزنوي ثم انتقل إلى السلاجقة ولكن بوزورث (Bosworth) يرى أن الغزنويين الأوائل دفعوا أعطيات الجند بالنقد وأن الإقطاع ظهر لديهم بعد السلطان مسعود وأشار إلى تحمين كوبريل بأن الغزنويين ربما اقتبسوا ذلك من السلاجقة و يرى لامبتون (Lambton) أصول هذا الإقطاع في القرن الرابع الهجري نتيجة الحاجة إلى المال أما كلود كاهين (Cl. Cahen) يرى جذور الإقطاع العسكري قبل البويهيين ويرى أن خطهم يمثل أوج تطور بدأ يتفوق العسكريين قبل قرن من ذلك .^(١٣)

وقد تصدى لهذا الموضوع مؤرخون عرب معاصرون ومنهم أحمد مختار العيادي الذي يرى « أن نظام الملك في عهد السلاجقة كان أول من أقطع الأقطاعات للسالك الأتراك ، بعد أن كان إعطاء الجندي يدفع نقداً صار يقطع إقطاعاً »^(١٦).

أما الدوري فإنه يرى أن عهده البويهي هو بداية مرحلة الإقطاع العسكري وأن السلاجقة أخذوا ما بدأه البويهيون ، على أساس أن البويهيين انطلقوا من نظرة قبلية تعتبر الأرض المفتوحة غنيمة بحق ، وأهلوا المفهوم الإسلامي بالنسبة للأرض ، وهذه في اعتقاد الدوري نقطة التحول الهامة في الإقطاع^(١٧).

وهذا الرأي يؤيده إبراهيم علي طرخان حيث يقول « إن الوزير نظام الملك الفارسي الأصل الذي وُزر لألب أرسلان (١٠٦٥ - ١٠٧٢) ولايته ملكشاه من بعده وهما من الأتراك الغز لم يكن مبتكر لهذا النظام وإن كان هو الذي عممه ، فقد سبقه إليه بنو جلدته من البويهيين »^(١٨).

وفي اعتقادي بعد عرض هذه الآراء أن بداية مرحلة الإقطاع العسكري كانت عند البويهيين هي الغالبة مع عدم إنكارنا لأهمية من سبقوا البويهيين أو عاصروهم في هذا المجال .

أما كيف تمت هذه البداية ، فقد حدث أن معز الدولة البويهي ، بعد ضجيج الجند من دهمهم ومطالبتهم بالعطاء ، أعطى الإقطاعات لقادته وخاصة الجند بذل العطاء وكانت هذه الإقطاعات من الضياع المصادرة وكذلك من أرض الخراج ، وأعطى إقطاعات لوزرائه وكبار موظفيه ، ثم توسع في إقطاع جنده الأتراك ، وبمرور الزمن توسع هذا الإقطاع العسكري ليشمل معظم المناطق البويهيية وانتشر على حساب ضياع الخلافة والصوفاي والأملاك الخاصة ، حتى أن عضد الدولة أقطع أراضي الوقف للمجندين^(١٩).

والتفسير التاريخي لبداية نشوء الإقطاع العسكري يورده الدوري على أساس « أن البويهيين كانوا في وضع حضاري متخلف ألفوا في بلادهم حياة قطاعية تقوم على رؤساء القوافل (كتخدا) ، وقد جاؤوا على رأس جيش أجنبي من دهم وترك يعتمدون عليه ، وغلب الاتجاه العسكري في الدولة ، وكان الغزو الأجنبي البويهي فاتحة عهد السيطرة الأجنبية في البلاد العربية وبداية الخراف في التطور الاقتصادي من الاعتماد على التجارة والنقد إلى الاعتماد على الزراعة وإلى نشوء نظام من الإقطاع العسكري ، فبدل أن يدفع البويهيون الرواتب لجندهم ذهبوا إلى

إقطاعهم الأراضي والقرى بأعلنون من ولاد ضرائبها بدل الرواتب وأعطيت الأراضي التي لم يشملها الإقطاع بالضمان^(١٠٠).

وإقطاع البويهيون يختلف عن النوعين المعروفين من قبل وهما إقطاع الفيليك وإقطاع الاستغلال ، فإقطاع الفيليك يفترض فيه أن يكون من أرض الموات لإحيائها أو من أرض الصواقي ويعطى صاحبه حق الملكية ويدفع عنه العشر ، أما إقطاع الاستغلال فهو مؤقت وهو شبه بالمزارعة ويدفع صاحبه عادة الخراج^(١٠١).

أما إقطاع البويهيون فهو في الأساس إقطاع لوارد الأرض في أرض لها زرعها وملأكمها إلى الجند والقادة ، ومن صفات الإقطاع البويهي العسكري أنه لم يكن من حيث المبدأ وراثياً ، ولم يكن بالضرورة مدى الحياة ، حيث بإمكان الأمير البويهي إلغاء الإقطاع إذا أراد ، كما أن المفروض أن هذا الإقطاع أعطى على العطاء وأن المقطع مسؤول عن دفع مبلغ للخرينة بالنقد أو النوع^(١٠٢) . أما الواقع فهو أن الجند عملوا على عدم الوفاء بذلك وتصرفوا وكأن الإقطاعات ملكاً لهم وتركوا الإقطاعات لوكلاتهم^(١٠٣).

ومن الملاحظ أنه أصبح عند البويهيون إقطاع عسكري ، وأساسه هو أن يعطى بدل العطاء مقابل خدمة المقطع العسكرية ، لكنه لم يكن يعني تنظيمياً للسلطة كما في الغرب الوسيط^(١٠٤) . وإقطاع البويهيون كان مستمداً من جذورهم القبلية المبينة على نظرهم الإقطاعية التي ترى أن الأرض ملك للغالب ، وترى حق الجيش في اقتسام خيراتها^(١٠٥).

ثم جاء السلاجقة ، عندما بلغ الإقطاع العسكري شكله المتكامل وأصبح السياسة الرسمية نظرياً وواقعياً .

لقد كان أمام السلاجقة الإقطاع العسكري البويهي والغزنوي ، فقام الوزير نظام الملك (ت ٤٨٥ هـ / ١٠٩٢ م) ، وعمل على تنظيم هذا الإقطاع وتعميمه ، والحقيقة أن ارتباط نظام الملك بهذا العمل فيه إجماع عند المؤرخين ، فقد وجد أن مملكة السلاجقة قد اتسعت فرأى أن يسلم إلى كل مقطع قرية أو أكثر أو أقل على قدر طاقته^(١٠٦) . كذلك فقد ورث السلاجقة عن البويهيون تركة اقتصادية متدهورة نجمت عن سوء تصرف بني بويه وخاصة في النواحي المالية^(١٠٧) ، في الوقت الذي أدى سوء تصرف بني بويه وأعيانهم إلى خراب البلاد فضلاً عن إقصاء السكان العرب عن بلادهم تدريجياً وكثرت الفتن والاضطرابات ، كل هذا حمل أصحاب

السلطة الجديدة في بغداد أي السلاجقة إلى إعادة النظر في النظم القائمة وعلاجها على النحو الذي بدا لهم ، ولذلك قام الوزير نظام الملك من أجل إصلاح هذا الوضع الذي أصبحت فيه الأموال لا تحصل من البلاد حيث أصاب الحلل الإبراد أي الدخل ، فقرر الأرض على الأجناد إقطاعات مما زاد في الدخل بعد توفر المحاصيل وارتفاع إيراداتها. ^(٢٨)

وفي رأي الدوري أن من الأسباب التي جعلت نظام الملك يأخذ بالإقطاع العسكري « أن الدولة السلجوقية لم تعد تستطيع الاعتماد على القبائل التركية ، كما كانت الحال في البدء ، وصارت قوتها بالدرجة الأولى من المماليك والرقيق ، فكان الإقطاع العسكري وسيلة لمواجهة نقصانهم » . ^(٢٩)

لقد كانت الدوافع التي جعلت نظام الملك يتخذ الإقطاع العسكري في عملها ، تدخل ضمن إطار حل مشكلات الدولة السلجوقية ، وعلى أساس أن تسليم الأرض للمقطعين يضمن عمارتها وعناية مقطعيها بها ، وفي ذلك ما يحفظ للدولة السلجوقية قوتها وثروتها ، حيث يتم عن طريق النظام الإقطاعي العسكري مواجهة المشكلات التي واجهت الدولة وهذا يمثل جانباً عملياً في عملية الأخذ بهذا النظام .

لذلك سار سلاطين الدولة على ذلك النظام ، فمنحوا القلاع والمدن والولايات إقطاعاً للقادة من مماليكهم وذلك مقابل الخدمات العسكرية التي يؤدونها لهم وقت الحروب ، وعلى هذا الأساس صار معظم أراضي فارس والخربرة والشام مقسماً إلى إقطاعات عسكرية يحكمها مماليك السلاجقة هؤلاء جعلوا لأنفسهم جيوشاً من المماليك في مختلف الولايات ، حتى إذا دعت الحاجة إلى حضورهم للخدمة في الحروب ، جاء الوالي الملوكي بمماليكه وعدته وسلاحه للمشاركة في القتال. ^(٣٠) بهذا نستطيع القول إن الإقطاع العسكري السلجوقي كان مبنياً على فكرة الإقطاع مقابل الخدمة وفيه استمرار لحلي ما لما جرى زمن البويهيين ، لكنه لم يكن على نفس الصورة التي كان عليها زمن البويهيين ، لأنه نظام الملك لم يرغب في أن يكون هذا النظام صورة طبق الأصل لما شهدته في العهد البويهي .

لذلك اتجه به نظام الملك نحو مبدأ الوراثة ليحقق به الأغراض التي من أجلها وضع في الدولة السلجوقية ، ووجد أنه بهذا يمكن تحقيق تلك الأغراض ، ولكن لم يظهر مبدأ الوراثة في أتمامه بشكل واضح ، من حيث التطبيق ، بل بدأ التطور في هذا الموضوع في أتمام نظام الملك إلى أن أصبح إقطاعاً وراثياً في أواخر الفترة السلجوقية. ^(٣١)

أما القريري في عطفه فقد ذكر أن السلاجقة عدلوا النظام الإقطاعي فحفظوا الإقطاعيات وراثية . ولم يذكر نظام الملك بالاسم كصاحب هذا التعديل في مقابل الخدمة العسكرية . ذلك لأنهم كانوا قبيلة من البدو مهمهم اجتذاب أكبر عدد ممكن إلى الجيش ، وطعنوا أنهم بذلك يضمنون لأنفسهم جيشاً مخلصاً ، ويقول القريري : إن جندياً في جيش الأمير السلجوقي أتاه^(١٣١) ، نور الدين صاحب حلب قال : الإقطاعيات أملاكاً يرثها أولادنا ، الولد عن الوالد فنحن نقاتل عليها^(١٣٢) .

ومن الأسس التي وضعها نظام الملك في الإقطاع العسكري السلجوقي واحتلت عنه في عهد البويهيين تفرقه لإقطاع الجندي الواحد في بلاد مختلفة ولم يجعله حملة واحدة في بلد واحد ، فقد جعل نصفه أحياناً على بلد في آسيا الصغرى ونصفه أحياناً على بلد في أقصى خراسان^(١٣٣) حتى لا يقوى المقطع بما يكون له من عسبة وقوة قد تكون خطراً على الدولة ، والمعاد نظام الملك هذا الأساس كان إجراءً وقائياً ليحد من خطورة المقطع على السلطة المركزية .

وبما يجدر ذكره أن هذا التطور الذي حدث في الإقطاع العسكري السلجوقي كان مستمداً من نظرة السلاجقة القبلية التي تستند إلى الملكية المشتركة للأرض وراث البويهيين في الإقطاع العسكري ، ثم أن نظرة الدولة السلجوقية كما عرضها نظام الملك كانت مبنية على أساس بأن الأرض وأهلها تعود للسلطان ، وهذه النظرة أكست الإقطاع العسكري أساساً نظرياً بالإضافة إلى أسسه العملية التي قام عليها .

كذلك فإن الإقطاع العسكري السلجوقي الذي كانت مظاهره الواضحة قد ظهرت أيام قوة السلاجقة والذي سبى على أشعاع من كبار مماليكهم أطلق عليهم الأتابكة ومنحوا الإقطاعيات الكبيرة مقابل قيامهم على شؤون الأناء وتأدية الخدمة العسكرية وقت الحرب ، هؤلاء الأتابكة سرعان ما صاروا أصحاب النفوذ الفعلي في تلك الإقطاعيات حيث انتهزوا ضعف الدولة السلجوقية وتفككتها واستقلوا بولاياتهم شيئاً فشيئاً حتى اقتسموا الملكية السلجوقية فيما بينهم^(١٣٤) ، وعن طريق هؤلاء انتقل الإقطاع العسكري واستقرت مبادئه في الدول التي نتت وانقرعت في أحضان السلاجقة ثم ورثتهم من بعد ومن هذه الدول ، الدولة الزنكية^(١٣٥) .

أما الفاطميون ، فعندهم يمثل فترة انتقالية ما بين الزنكيين والأيوبيين من ناحية الإقطاع العسكري ، فالتطورات التي حصلت في عهدهم مهدت لإدخال الإقطاع العسكري إلى دولة

الأيوبيين ، في الوقت الذي كان طبيعياً أن تسير الدولة الأيوبية في التوزيع الإقطاعي العسكري على سنن أساتذتها من السلاجقة وآل زنكي .

لقد بدأ صلاح الدين الأيوبي فعلاً منذ صار نائباً لنور الدين بعد وفاة العاضد عام ١١٧١ م وقبل أن يستقل بالبلاد ، يقول المقرئزي « وأما منذ كانت أهام صلاح الدين يوسف بن أيوب ، فإن أراضي مصر كلها تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده » .^(٣٧)

وفي مكان آخر من خطبته يقول المقرئزي « واعلم أنه لم يكن في الدولة الفاطمية بديار مصر ولا فيها قبلها من دول أمراء مصر لمساكر البلاد إقطاعات ، بمعنى ما عليه الحال اليوم - أي منذ زمن المقرئزي في القرن الخامس عشر الميلادي وإنما كانت البلاد تضمن بقبالات »^(٣٨) معروفة لمن شاء من الأمراء والأجناد وأهل النواحي من العرب والقبيل وغيرهم » .^(٣٩)

وما نستنتجه من المقرئزي أن الإقطاع العسكري دخل مصر بدخول صلاح الدين الأيوبي إليها وعلى أساس أنه لأول مرة تم فيها توزيع البلاد إقطاعات بين السلطان وجنوده .

ثالثاً : النظام الإقطاعي في عهد المماليك

استمد النظام الإقطاعي المملوكي مقوماته الأساسية من عنصرين : الأول الإقطاع الإسلامي السلجوقي والأيوبي خاصة ، والثاني الإقطاع اللاتيني على النحو الذي نقله الصليبيون من بلادهم إلى الإمارات التي كونوها في الشرق الأدنى الإسلامي والمسيحي على السواء .^(٤٠)

والحقيقة أن معظم مقومات الإقطاع المملوكي جاءت من الإقطاع السلجوقي والأيوبي ، أما ما جاء من الإقطاع اللاتيني ، فقد حدث تأثيره في فجر عهد المماليك ، وهو تأثير ضئيل .^(٤١)

لقد كانت دولة المماليك دولة إقطاعية ،^(٤٢) واعتبر عهد سلاطين هذه الدولة (١٢٥٠ - ١٥١٧) العصر الذي اكتملت فيه النظم الإقطاعية الحربية في منطقة الشرق الأدنى ، فقد نشأ المماليك في هذا النظام زمن الأيوبيين وأقاموا دولتهم الإقطاعية الكبرى على أنقاض دولة أساتذتهم من الأيوبيين واعتبرت الأرض ملكاً للسلطان وجنوده وهو الاعتبار الذي وضح زمن السلاجقة .

ومما يجدر ذكره أن السلاطين من بني أيوب اضطنعوا طوائف من الأجناد المماليك ووضعوهم لإعدادهم والترقي بهم وتوليهم المناصب نظماً خاصة واقطعواهم الأراضي حتى تولي المماليك الحكم ، فذهبوا في تطبيق هذا النظام إلى غايته ، وربطوا بين نظام الأراضي والأداة العسكرية على نحو لم تعرفه الدولة الإسلامية من قبل حتى أصبحت الأرض وكأن لا وظيفة لها إلا « إعاشة الأجناد » ، وأصبح هؤلاء المماليك الذين تولوا السلطة يشكلون طبقة حاكمة منظمة بشكل جيوش إقطاعية في غالبيتها من عناصر أجنبية الأصل ، ففي القرنين الثالث عشر والرابع عشر للميلاد كان أكثرهم من الأورود الذهبي (القبائل التتارية في روسيا الشرقية) وفي القرن الخامس عشر والسادس عشر كان معظمهم من القوقازيين والجراسية بنوع أخص وكل هؤلاء كانوا ينسبون أنفسهم إلى الأتراك .^(١٢)

من هنا كانت أصول الإقطاع المملوكي ، إقطاعاً حريياً في صفاته العامة ولذلك يقول المفريزي : « إن أرض مصر زمن المماليك كانت تنقسم إلى سبعة أقسام :

- ١ - قسم بحري في ديوان السلطان وهو ثلاثة منه ما يجري في ديوان الوزارة وما يجري في ديوان الخاص وما يجري في المقرد .
- ٢ - والقسم الثاني أقطعية السلطان للأمراء والجند .
- ٣ - وقسم جعل وفقاً على الجوامع والمدارس .
- ٤ - أرض الأحياس .
- ٥ - ملك يباع ويشترى ويورث .
- ٦ - قسم لا يزرع للعبيز من زراعته .
- ٧ - قسم لا يصله ماء النيل فهو فقر ولا يزال كذلك .^(١٣)

ومما تجدر ملاحظته في هذا التقسيم ، القسم الثاني وهو الإقطاع الحربي ، ومع ذلك فإن جميع الأقسام الأخرى رغم مساهمتها المختلفة تعرضت للتوزيع الإقطاعي ، يقول الفلقشدي : « كانت البلاد يحملها جارية في الدواوين السلطانية وإقطاعات الأمراء وغيرهم من سائر الجند إلا النزر اليسير مما يجري في وقف ملوك مصر على الجوامع والمدارس والخوانق والحوها مما لا يحسد به لقلته » .^(١٤)

إن هذا النظام الإقطاعي المملوكي العسكري الذي شغل معظم أراضي الدولة المملوكية

غير ما كان عليه العسكرية فيه وبالتالي فلا بد من احوال فيه لمرور صفاته بعملية ومبناه الذي سار فيه الممالك كنزولة إقطاعية عسكرية

الإقطاعية^(١٠١)، في عهد المماليك هي كناية عن إجاده (تعريف بالحرب أو شال)^(١٠٢) منحها الدولة للأمراء والعلماء وتعتبر منكم مؤلفاً في يستعمله حسب يشاؤون. إذ تدار الدولة عن هذه الإقطاعيات فتتسم على الأمر والعلماء بعد رتبته العسكرية^(١٠٣) كتب المماليك في تحري الإقطاعيات في الدولة المملوكية على الأمر والخد وعامة إقطاعية بلاد وأرض يستعملها مقصدها، ويتصرف فيها كيف شاء. وربما كان فيها نقد يسدونه من جهات وهو القليل ويختلف باختلاف أربابها^(١٠٤) لكن برعي الدولة أن يكون دخل الإقطاعية كافٍ لسد حاجتها. لذلك كانت الدولة تفرص على آحدثي مقصود إقطاعيات تصاحبه لفرزها رتبته أو صيرته يدفع من دعيتها في بدء كل عام للحكومة رئيسه، كذلك فإن إقطاعيات لا تقصر عن مختلف أنواع الأراضي بل تعدتها إلى جميع موارد الدولة وهذا ما يؤكد عيشة حيث بقوا أصحاب الإقطاعيات ترد من جهة لثوب على سائر الأمون من حرج الأراضي وحريه وركاه مؤثري والمعادن والمشر وغير ذلك^(١٠٥).

نقد تركيز عاليه الإقطاعيات في عهد مملوكي في راجل سيف. ويتصرف كمنه راجل سيف إلى السيفين وأمرته وأجاده في راجل جيش مملوكي بأجاده وعرفه شيعه، فقد كان الجيش مملوكي جيش إقطاعي بألف من ثلاثة أفسه رئيسية

القسم الأول أجاد حقه، وهم فرسان بأفروا برزده سيفان دون أن يكونوا ملكاً له^(١٠٦).

القسم الثاني يعرف بالمماليك مكيين وهم منكم سيفان يعرفون بالمشروب والسلطانية والسيفية.

القسم الثالث يشمل على الأمر والمماليك^(١٠٧)

وما بعد ذكره أن أول راجل سيف هو سيفان، ويعرف إقطاعية باسمه راجل لسلطاني، وأخاص السيفي غير الأملاك بشرعية سيفانه. وأخاص هو إقطاع راجل حوره سيفان، وحسب لقاعدة عامة في التوزيع الإقطاعي، فقد كان حرج مصر يقسم إلى أربعة وعشرين قسماً، توزع أحرأه على أخرى ورابع مساهم مع صواب، فقد حصل سيفان

فيها بأربعة قرارات وعشرة مبادئ وأربعة مبادئ إضافية اختص بها اتحاد الحلقة. (٥٣).

ومن خلال مبدأ لتوزيع الإقصائي لدى كاتب يقوم عليه دولة امباليث فإن الأراضي المقصصة كانت ثلاث درجات من حيث تربي وإخصوبه ووجود إنتاج وبطيعة الحد. فقد حصص السلطات وكنال أمثاله على قدر مزارعه بأحور هذه الأراضي وبسعي التفقيدي هذه النوع من الأراضي (أبلاد سمعه كثره يحصل) أما الأوسطه حدوده تقصص امباليث السلطانية وبني ذلك أرض المرحه الثالثه ، وهذه تقصص لأحد أحقيه وحراب والتركال^{٥٤}

بعد كان صعبا بعد أن ترسخت أقدم نظام لإقصائي عسكري ، أن حدث فيه تطورات في أجهزته متعددة ، بعد أن بعدى مرحلة فتح دولة امباليث وأن تصبح له قواعد معيه وثابه بعضي كافة ، ذاته جعل هذا تصور من مرحلة كبر هذه العسكرية هذا المقام وتصبح دولة امباليث دولة إقصائية عسكرية تعنى الكمية

بعد أصبح هذا المقام بدرجة ، ويشمل هذه الإدارة رأسها سلطان الدواب وموظفين مساعديه أمثاله في الإقصاع ، وأن هذه المقامه ديار حسن فهم مقصص لإقصاعات أي سجنه على قول غنيمتي ،^{٥٥} ويسميه بـ "مربي المقاصد" الإقصاع ،^{٥٦} فقد كان عباره عن مجلس حكومي مختص عن مساعد لإقصاعات ومرفقه ، وبه مكتب رئيسي في القاهرة وينقسم إلى دوائ

١ - ديوان حسن مربي تحقيق مقاصد

٢ - ديوان حسن مربي تحقيق لإقصاعات أمثاله ، مسميه بالمقصصه^{٥٧}

كان هذا ديوان من كبر هذه من مقصص بالمقاصد ماله^{٥٨} حيث حسب فيه مدحور لإقصاعات

وكان يرب مقاصد ديوان في المقاصد لإقصاعي سمويكي عدم فحجب مقاصد السلطان في المقاصد التي مع في المقاصد مخرج ذلك تصور مباحث في إدارة الإقصاع سمويكي ، وهذه المقاصد لأبعد هي

مقصص لأجل سرف مقاصد ديوان مرفقه ، ومقصص شاي ، مرفقه مقاصد ديوان مقاصد ،

وفي عهد السلطان برفوق تصور الإفطار مرة أخرى بارت، ديوان متروك دي فرد به استقام
بلاداً معه، ثم أحدث ديوان آخر هو ديوان الأملاك^(١٠)

ومن مظاهر كثير من هذه الإفطاعات المملوكية عملية توزيع الإفطاعات في كتاب به
فمن أسس معه فخصص لأحوال عديدة وعومل متعددة

ومن هذه الأحوال وهي أحوال عامة، وهي أنه عند عيد سبحة جديد بعض هذه
الاستقامات على تدبير عرشه، حتى - بعضي ذلك بحسب سنة معروف - حاشية في أن بعض الاستقامات
يقترن في معظم الأحوال بكثير من جدات مثل واستامته، فلا بد من الأمر الجديد من بحر،
حركة توزيع واستلامه في هذه أو غير - أنه، هذه أخذ الأمر - بتدبير مستحكمة - به من
الاستقامات التي - يمنع من - به أو عند خلال الإفطار - به أو عند - به أو عند

كذلك، به ما سبب به الأمر من - كان - يمنع من - به أو عند خلال الإفطار
ورفعه في الأمر فاصحاب من أقر به - حاشية - بتدبير على هذه الاستقامات حسب سنة
شريعة^(١١)، ومن جوانب عامة جديدة كثيرة - به في عهد - بتدبير في توزيع الإفطاعات
ما هو معروف بعبارة عرض الجلد^(١٢)

وبما جاء ذكره في هذه السجلات قد يكون تعبئة في بعض هذه - به أو عند - به أو عند
شأنه - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند
شأنه كذا يكون - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند
الأخرى^(١٣)

يمكن ملاحظة أنه في هذا عهد من دفع من الأمر من هذه - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند
عده سائمة عامة ومن هذه عومل - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند

فكثير من حدث هذه - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند
أو سحابة - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند
إسلامية ودينية - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند

ومن خلال حمل من - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند
من تركه خارج عهده - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند - به أو عند

بعد دي لأمر نفسه بمصر في سين لإصلاح إعداده بحر في سوربح الإقصاعي بشكل شامل
 فقوم مسح لأراضي حصره ، وعرف هذه عملية في تصحيح ناسه أروث ^١ وفكره
 أروث كما يقول بويك ، نفسه عن سول وفكره في تصحيحه عيب مأخوذه من نفسه
 سوي ندي حدث في ثلثي كل عام ، وحقيقه فإن أروث س من مشكرك مديت
 أو التصح الإقصاعي سبب كي فهو هذه قدم عرفة مصر مد بحر لإسلام ، فقد حاول تفاصيل
 تفيد فكرة أروث من هذه نفسه لأرضي وبورها ندي بحري من سكان ثرية مد القديم ،
 إذ نمر عرض خبرات على وعدة م نسخة ماحه معه من شخص ^٢ وبذكر بويك أيضا
 أن تصور أروث سيعمل على نفسه سوي مشكرك مديت على دفعي خبرات م من
 المعاصرين وقد انفسه كان مسوقا نفس نسخة ، كنه م يكن صورة هو الأصل أروث ،
 المالك فيما يظهر في تقسيم مشاعات القرى .^(٢٥)

أما عملية أروث سي تمت في عهد مديت ندي هدف به سلاطين اماليث هو وضع
 حد نهائي أروث أي نفسه لأراضي من إقصاعين واستصحاب ، ونفسه بحري على وجه
 كتاب ، الأمر استصحاب ، نجر ، كشف مسعمل يصح عنه مة كشف املاذ ، م نفسه لأملات
 من استصحاب ، إقصاعين ، وقد تمت هذه ثلاثة أنواع من أروث ، أروث خساني في
 مصر وأروث بحري في سورية ، استصحاب ، أروث بحري في مصر ^٣

ومن الأساس سي قام عيب إقصاع مملوكي ، نفسه شكلا ذات م يسمى ماحس
 وحقوق إقصاعية ، ولكن دراسة تمت من حارس ، أحمد ندي والأخر مادي ، فمن حسب
 حسب لأدي ثلاثة ماحس يقوم بفتح ذات ، من وراء سده وهو وبي لأمر هذه بوضعه
 سلفا

أما حسب مادي وأمر ذات خدمة بحرية ، وهي الأساس في حارس إقصاع ، حتى
 إذ بحر الأمير ، عن ذات هذه خدمة قوم بدلا عنه ، من عيب م يدفع قدر من مال
 إذ م يستصع قدمه السيل ، وقد يؤكد حضوره لأمر بحري ، في جوف مادي بوجت على
 الأمير أن يقوم صحن حد الإقليم أعمال حفظ الأمن م بعض م في م حارس ، حارس
 م موصوح م حسب تصدقه ، دي م نفسه موصو في إقصاع مظهر لأمر سي م
 مظهر عسكري ، وديت نفسه مربة ذات سيق على مبة ذات لأفلام وديت مخدمه
 العسكرية هي الأساس لأمر حارس إقصاع

ومن مظاهر هذه خدمة الحرية التي منح بها إقطاع مسووكي أن تقطع يسي بداء، وي الأمر في وقت حرب مع أساعه من القوات يتجهزون في أي وقت وأي فترة^{١٧٠} ومن الخائب ما دعي في الواحات ناحية طابيه، فتمنع مبره بدفع حراج، مرور على الإقطاع وهو من أهم مصادر بيت المال، ويعمل على تشديده، هي حين بلاد في أوجهين لبحري والقبلي^{١٧١}

أن حقوق التي يتمتع بها المقصع تغير تقديره لأثر ما من سابقة فيها حيث الأدبي، الأنقاب ولعبت التي تجمع عليه وبسبب إلى إجهاد بدبي لإشغال خماس أدبي وقتد كشف الدين وعمر الدين وركن الدين وهكذا، يعول المقصعدي، إلى مساهمة وبنو هذه الأنقاب على أساندهم لأبوين وهؤلاء ورتوه على أن يركبوا^{١٧٢}

أن الحقوق المدنية التي يدها المقصع غير استمتع بعد إقطاعه ما عرف باسمه الاصلاوات وهي التي يجوزها من وبي الأمر، وهذا منح والمحصرات التي تعصى به حكمه المعروف^{١٧٣} إن هذه القواعد والأسس التي يسي عيب إقطاع مسووكي وجمعت منه إقطاعاً حرب متكاملاً، وأصبح انهاء سائد في دولة المماليك إلى حد الذي أصبح فيه نعت سائر دونه إقطاعية حرية، هذه القواعد والأسس كان لها صوهر ميرب حد إقطاع

ومن هذه صواهر ظاهرة كبرى ميرب إقطاع مسووكي وهي ظاهرة اسافلات الإقطاعية، بمجرد ما هذا النظام على غيره من نظم مشابهة

واسافلات إقطاعية مبرر ساد في مصطلح بعد إقطاعي في مصر وبناء في عصر لسلطين المماليك ندائه على تقبل الإقطاع الواحد من بين آخر حسب يرى سلطان، وأمرد النظام الإقطاعي بهذه الخاصه لأنماط الإقطاع بوجهات واحدهات يسي يؤدها المقصعون بدولة في شخص سلطان، وما المقصعون على أحلامهم إلا موصوفين في حكومة مركزية على أشد ما تكون مركزية^{١٧٤}

والحقيقة التي يمكن أن نتوصل إليها في دراستنا سابقة لإدراكه أهمية الإقطاع واستغلاها أن هناك أربع حقائق كبرى مبرره حد لاستغلال على سحب

أول هذه حقائق، مرور حدب تقني وتشريع وحدب التقني في كيفية تسلم الأرض لتسلاحيين

وأنه لن يجد لأسعلا - جند في يدويه في إقطاع مستطاعه في إقطاع الأمر
وتعاقب في المستطاع

وحققه اثنته - بين الأمر المقتطع بالإقامة في إقطاعه ليرعى شؤونه - بل قام في تعاقبه
في قصوره - حسب يكون - حقيقه - وهذه صوره من حقيقته انشاء إقطاعي في دوله
انمايك - هو عدم إقامة المقتطع في إقطاعه لأن إقطاعه فيه غير مستطاع وغير مستطوع
في يد صاحبه في أي وقت - ما أحده الأمر - قدش أعليه في إقطاعه لأنه فوق وضيقه
حره سي يؤدونه عند حقيقه غير هذه يكون شؤون - إذ - إقطاعه يومه

أن حقيقه ربه - فهي حصون لأسعلا على مدخل مستطاع - وهذا المدخل نشأ
على سده حره على حصونه على جند من مقتطع - وقد أمر قديمي في دله إقطاعه مع
إقطاعه بها كمنح - طائف

وإن لا ست فيه - إقطاع حربي مستوكي - مع درجه من مستطاعه في نوع
دله مستطاع - مستطاع - صوره مستطاع - حقيقته دله - سده صوره مستطاع دله
هذه حقيقه أي حسب دله - إقطاعه حربه بكل - في حكمه من معي

وكن في أو حربي مستوكي حيث هذه صوره مستطاعه ومهدت ليهده
من هذه صوره مستطاع إقطاع - في أي أحده مستطاع على الأمرين - " على حربي
لديه مستوكية كانت إقطاعه - أنه معي ولله مستطاع - لأصحاب المستطاع من
أمره عليه مستطاعه على دله - حربي مستوكي مستطاع - " وكن مستطاع
أن مستطاع إقطاعه - به - أحد إقطاعه مستطاع - كل ما في مستطاع مستطاع
مستطاع - " حربي - مستطاع مستطاع - في مستطاع - مستطاع مستطاع
على ألا مستطاع مستطاع - مستطاع مستطاع - مستطاع مستطاع على مستطاع
مستطاع

وكن مستطاع - مستطاع حربي - مستطاع مستطاع - مستطاع مستطاع - مستطاع
مستطاع - مستطاع مستطاع مستطاع مستطاع مستطاع مستطاع مستطاع
مستطاع - مستطاع مستطاع مستطاع مستطاع مستطاع مستطاع مستطاع
مستطاع - مستطاع مستطاع مستطاع مستطاع مستطاع مستطاع مستطاع
مستطاع - مستطاع مستطاع مستطاع مستطاع مستطاع مستطاع مستطاع

بين الأرض وأهل خدمه ، فكان ذلك أقوى معور هدم للإقطاع حربي مملوكي والذي مهد
لانهيار الدولة المملوكية .^(٨٧)

إن الإقطاع للمموكي أصبح من جديد في أواخر عهد الدولة المملوكية عبارة عن أداة
للتعويض والتعاقب على الخدمة وانتعد عن مجرد أداة للحكم . كذلك أصبح الأمر في كثير منهم
متحيزاً ، وبالتالي فقد برزت في الإقطاع الحربي مملوكي مصدر جديدة ذات على قدر أهمية
العسكرية وهذا ما أدى إلى أقول هذا المصداق . حيث كانت هناك عصابات عسكرية بارزة في
عهد صدر الدولة وفي عهدها قوتها .

رابعاً : النظام الإقطاعي العثماني

أحدثت الدولة العثمانية بالنصيب الإقطاعي في وقت مبكر جداً من تاريخ أن عثمان ومن اعتنق
أنه قد اتبع بالفعل منذ بداية حكمهم .^(٨٨)

لكن لم يكن هذا المصداق من حترج حثيث في الإسلام . فقد اقترن هذا المصداق كثيراً
من النظام الذي اتبع في عصر سلطنة وبعده بعض مؤرخي أن هذا الإقطاع العثماني
مستقى من نظام البيزنطي ، وإذا كان المصداق الإقطاعي الذي حاربته سلطنة في آسيا الصغرى
وهو نظام الذي كان المصداق العثماني يقبض مباشرة بعد ختمت عن الإقطاع في هذه المنطقة
الأم في فارس والعراق . فقد يكون ذلك متأثره بالنظام البيزنطي ولا يرجع ذلك إلى أن سب
الصغرى يقبض بالفعل جزء من الامتيازات التي كانت تتركها لرومية الشرقية حتى خلاف على أيدي
السلطنة ، بل يرجع أيضاً إلى أن سب الصغرى بعد لاحتلال الذي يمكن سبب خلاف
حربي ، صارت متاحة لأتراك كانت لا تزال تابعة لرومية البيزنطية ، وبذلك كان من سهّل
على العثمانيين لأقتباس من المصداق البيزنطي وحيث ارتبطت أتراك كانت الدولة في أوروبا .^(٨٩)

ولما جدر ذكره أن لهذه العثمانيين صهوب قديمة عارية على حدود مدينتي مدية . صارت
دولة عارية في حوزتها على ترعة من كل تقصير سبب تعاقب النبوة . وهذه شأنها هي
التي وصفت لامتيازات العثمانيين مسنداً عليهم . أي أصبحت دولة عسكرية ، وأصبحت
حصارها قائمة على حدود مدية . ثم حرر من حصار بلاد إسلامية عديدة وأقدر
عنها على تلقي التأثيرات الجديدة .^(٩٠)

لقد نشأت الدولة العثمانية بصيغة عسكرية ، تفرص على أن يصبح المالك الحقيقي لكل البلاد التي تمسحها ، وبعد نشوئها عكس نظرية سياسية عثمانية قائمة على حق السكان المصنق بوصف الامبراطورية تمتكبات خاصة به . ومن حسن هذا الإطار غير الحكمة العثماني بأنه حكم عسكري بمعنى أنه يتفرع من الجيش العثماني أداة حكم في الولايات ، فاجيش أداة محارب وأداة يحكمو بها^{١٩١} ومن حسن هذا الإطار أيضاً صفة عثمانيون دولتهم على أساس إقطاعي عسكري ، وأُنشئت الدولة العثمانية على أنصبة لاجتماعية واقتصادية وسياسية التي كانت سائدة لدى شعوب خاضعة حتى فتحها . أدت تلك الأرض كالمساق في ظل الإقطاعيات القديمة ، ومن هذا نجد عثمانيون انصد إقطاعي متوكلين أساساً في نصيب الأراضي في البلاد التي كانت تابعة لمسيحيات عند تحرير منطقة عثمانية انصد الإقطاعي سياسي أي نسبة الاقتصادية المتداخلة على الإقطاع وإلى غيرت الإقطاعيين وأجرت تقسيم جديد^{١٩٢}

ما يلاحظه أن انصد الإقطاعي عثماني صاعده مؤثرات جديده امتدت أصولها من عناصر متعددة ومن صيغة الدولة العثمانية خاصة من حيث نشأتها كدولة عسكرية عارية أما هذه العثمانيين هو الإقطاع وجميع دولهم بصيغة إقطاعية كان حقيقته ما سبق ذكره وعصبته تنصب بدولة عثمانية ، كما أنصت بدت ظروف وعو من حتمية بأحدون به وبظروونه بالنظر في سعي حادده الأساسية ضمن لأحور أساسية والاقتصادية والاجتماعية التي ورثوها ووجدوا أنفسهم في خصصها .

بدت ومن خلال تلك المنصقات ، فقد صمد عثمانيون دولتهم على أساس إقطاعي عسكري^{١٩٣} ورحب المصالح العثمانيون به مند بديه ، لأنهم وجدوا أنه بهذا النظام يوهون أنصت تعيش بثبات محصنة من احد ، بدلاً من انصد عيبه باعتباره قوة ثابتة ، وقد تضمن منح أراضي هؤلاء العثمانيين ، وفي مقابل ذلك كانوا يرمون بأداة الخدمة العسكرية ، هذا كان عليهم أن يظهرو أنفسهم ويعتدو جيش ليس فقط لأنفسهم ، ولكن عادة بعدد من لأبح يختلف باختلاف مساحته كل إقطاع . وعلى هذا النحو وحدثت الإقطاعيات^{١٩٤}

لقد كان ضرورياً بالنسبة العثمانيين لانصاف دولهم بالصيغة العسكرية أن يكون هناك جيش متأهب للسير لدى أية إشارة . لأن حرب عند دولة عارية كالامبراطورية العثمانية كانت حاله تكون دائمة ، ولما كانت انصد وهي العنفة الوحيدة في تلك الأيام باذرة ، فقد كانت الدولة العثمانية مضطرة أن جمع مواردها من رئيسي وهو في هيئة سلع ، وهذه الضرورة ألجأتها

إلى أن تقسم الأرض المفتوحة بين جودها الكثيرين مع تخصيص هذه عسرات روات
له. (٨٩)

وكان من أغراض الدولة العنانية من القضاء لإقصاء وحده في يد عهدها أن تعف
عن الإدارة المالية لمساكنه عاء جمع عسرات وأداء ممتلكات الجند مقدراً في الوقت الذي يتم فيه
ربط العسرات بالأرض خاصة في فترة الانتعاش السريع للإمبراطورية، ويتيح الجدولة مما أوجد
صيفة من العسرات مستعدين لمرسطين بالتدخين وهذا حال دون الحد الفواح مجرد خلال
عسكري. ^{٩٠} في الوقت الذي ضمن فيه ملاحق الدولة العنانية زرع الأرض ومساكنه من
جهة أخرى حصوله في الوقت الحرب على قوات لارمه دون تكليف تذكر لأن صاحب الإقطاع
كان يأتي للحرب ومعه سلاحه وجوده. وهذا يفسر ما حدث من القضاء على فرق عسرات
في جيش العناني دون امتشاة. ثم إن هذا القضاء كان يعني بدوره عن دفع مرسات حدود الوقت
مسلم. (٩١)

وللحصول في الإقطاع العناني لإدارة ممتلكاته ومشاولاته لابد من تعرض لأنواعه
وواجبات المقتطعين وحقوقهم، ثم حصص كل قضاء وأخير بدورها. حالة

والحصول في أنواعه يتم عن صريحتين الأولى هيكل ليدى سي عليه وهو قضاء العسكري
لدى تهيؤ به الدولة العنانية، والفرقة الثاني هو لأرض سي تحت الأساس الذي يشكل
الإقطاع، أو بمعنى آخر الإقطاع العناني وحده عسكري وأرضي

لقد سيطر على الدولة العنانية منذ بداية تكوينها وحلال نموها سكر فقه عشرين اسميين
أحرار تولد، وقد شكل هؤلاء عديون صفته عسكرية إسلامية (سباهيون) ^{٩٢}، الذين
يتشكلون ضمن مجموع القضاء لأجانب العناني وأنس يؤلفون حاشة تقسيمه في
المقاطعات. ^{٩٣} وبسبب تضخمه من جبر (ديور صاشر شاش) في عهد مراد الأول
(١٣٥٩ ميلادية - ١٣٨٩). حصل إعلامه بول الأحرار والذي أصبح شعار الدولة
العنانية. ^{٩٤}

لقد حصلت الدولة لساهير مكيك عقارية، من خلال الإقصاءات التي توحدت
لإعالة هؤلاء عسرات وأسي كاتب معروف باسم دير ينكابت (جمع دير ينك) بمعنى رفق ^{٩٥}

وفي هذه الحقة كاتب هذه الإفصاحات يسمى بشار ورعاعب^(١) ويؤخذ أصلاً من أراضي
بشوله (الأرضي مزب) أو مزب وهي أكثر نواح الأراضي بشار^(٢)

وكان القبير بين بشار والرعاعب غير غالياً ، فالإفصاح الذي بشار دخلاً بروج بين
٢.٠٠٠ و ٣.٠٠٠ إلى ١٩.٩٩٩ أفحة^(٣) ، سويا كان يسمى بشار ، أما الإفصاح الذي
بشار أكثر من ذلك إلى ٩٩.٩٩٩ أفحة ، فكان يسمى رعاعب ، وكل واحد من الإفصاحين
كان من الممكن أن يتكون من جزئين هما الأ من لأصيه مساهة أفصح^(٤) ، والإصاف
المساهة البرق ، أي منح كل منهما بمقدار ثلثي عشر الدخول شي بشارها ، الفصح ، وكانت
أجزاء الإفصاح مذكورة من هذه الإفصاحات يسمى حفنة ، وفي خانة شعارها - بعكس ما
كان عليه خان بنسبه إلى الفصح - كان من تقصدها منه من حديد وبشاهة إلى ملكات
أخرى^(٥) .

ويذكر حسب وثائق سبب وضع هذه القاعدة ، بقصد تشجيع عربان مساهي ، على
التقديم بمهامهم على شكل واحة ، فإن حسب يمكن خريدهم من أملاكهم بشكل مؤقت أو
دائم في خانة عدم قيامهم بواجبهم على حجة مرضي عربان ذلك الذي يقو بواجبه على جو
مرض مثل هذه الترخيمات^(٦) ، والذي كان يحدث أن مساهية بخاريين من أصحاب الترخيمات
كانوا في حجر نارح بدمه على الأقل بضمحورين تيرتي إلى مزبة رغم أني صاحب رعاعب ،
وكان كبار أصحاب من ساهي هم حكمة جلايل

أما عنه شانه في الإفصاحات فكانت أكبر من رعاعب ، يسمى خاص ، وهي الإفصاح
أكبر الذي يزيد و دعه على ١٠٠.٠٠٠ أفحة^(٧) ، وكان يقصد من هذا نواح ملك خاص
مستصاف ونسبي حوصي مهاب ،^(٨) أفصح يقصد لآخر بدلاء ، فرد أسير حاكمه
والعربان بدمه ، كما أن بعض أصحاب الإفصاحات بشار هذه صاحب من
وردته

ومن نواح الإفصاحات نواح يعطى بحسبك وهم عائلة سمين مسفرين الذين
يبدو أنهم كانوا أصلاً من بدم وكذلك من حسن سركي ، ومع ذلك فهي مقابل العهد خدمه
سلاطين بدمه كان كل منهم منح قطعة صغيرة من الأرض يعطى من دفع به عشور أو عرش
عليه ، ومن هذا جاء منه مساهة ، يعطى معنى^(٩) ، وكانوا يعطون أنفسهم باستأثار أراضيهم ،

فلا يقصود أية رواتب ، ومن هذا كان وضعهم شبيهاً بوضع السباهية الذين كانوا حبيبة لشبهه .^(١٠٩)

أما مع الإقصاعات السباهية فقد كان في الأصل يدعى بداعي الإقصاعين مرة وهم يكوون اليكوات (جمع يكلز يكي) ، وحين أصبح سكرتير الإقطاع كان بعض صاحب الإقطاع شهادة الحق الاملاات سمي برعه . ولكن حكومة مركزية سحب هذا الحق في عام ١٥٣٠ في عهد السلطان سليمان القانوني ،^(١١٠) وحينئذ كان يكون سكراتير لا يقصود كثير من ترويض الخرشح لأحد الإقصاعات المذكورة أو حساب السباهية يسمى بذكره ، بقدر ان مكتب الخاص في العاصمة .^(١١١)

بما لا شك فيه أن السباهية كانوا يشكلون عمود فقري في عصر الإقطاعي العسكري العثماني فكانت عليهم واجبات وهم حقوق ، فقد كان من واجبه أن يقوموا بمسح إقطاعهم ، الإقصاعات أن يخرجوا إلى الحرب متى دعوا إلى ذلك في نظير الإبرار سى كانوا يستعملون ب . وفي جميع أهم في أوقات متأخرة بعدم الخروج إلى الحرب بشرط أن يقدموا بدلا معاً . لكن على أنه حسب الأساس الذي تقدمه الإقطاعي هذه الخدمة العسكرية . وحدثت حين مصادر تشير إلى أنه سيجب مقصود الإقطاعي العثماني . فربما في عهد سليمان القانوني كانت الأراضي مقصودة في أوروبا . بقدر ان سباهية هو من ١٠٠٠٠٠ فرس . في حين كانت الأراضي المقصودة في آسيا بقدر هو ٥٠٠٠٠٠ فرس . وفي بعض الأحيان فإن مجموع بقدر سى كان . سباهية مع سباهية كانت بعض في بعض الأوقات من حياى سباهية (سباهية في ذلك الأسانح الذين كانت خدمتهم الإقصاعات حربية . وقد قارب مرجع مجموع بقدر المجموعه من الإقصاعات في بلاد عاصمة لامر حربية لا يزيد عن ١٤٠ ألف أو ١٥٠ ألفاً^(١١٢) . وهذه الأرقام وإن كانت تحسب لأن سباهية عظمى يمكن استيعابها من الأعداد سى كانت يدها . إلا أنه كانت هناك ثلاث عسكريه

وفي مقابل هذه الترحيبات سى تقدمت أصحاب الإقصاعات . أعطيتهم حقوق . فقد حولتهم اليهود سى منحهم بها سباهية . أن يجمعوا أنفسهم ضمائم معاً على الأراضي ، كما أنهم باعتبارهم يمثلون بقدر فقد منحوا حقوق في إقطاع عن سباهية الأراضي وتوحيدها ، ولكن حدود سباهية وتقسيماتها . جهه . كانت محددة تحديداً وصحاح في مصادر وفي صحف

القانون بامه ويدخلون ضمن رقائه شديده تقوم بـ حكمه مركزيه ، مع أنهم كانوا يقومون بمهمات إدارية معينة لصالح السلطة في إدارة ممتلكاتهم وضبط الأمن^{١١٦} .

كذلك فإن منح مقاطعة من مصادرات إلى شخص من الأشخاص ما كان يعني تملكه القرى والأراضي التي تؤلف تلك المقاطعة ، بما كان يعني تمويده حق جباية الأعشار وسائر الرسوم و صرحت مرسية عيب وكاتب لأرمني وخرن وخرن بنقني تحت تصرف مالكيها على أن يدفعوا صرثات بني نعرص عيب بن صاحب مصادره أو من يوكله تسيبها^{١١٧} . وبالتالي فإنهم لم يمارسوا أية سيادة أو سلطة مصادره على ملاحين الذين كانوا يعملون في إقطاعاتهم ، وكان للملاحين في الواقع الإحارة الجزائية المنصوبة على القطع التي يفتحصونها ، في حين لم يكن للتجار مثل ذلك ، فلم تكن التبدلات قابلة للتوريث وعند قيام كل سلطان جديد كان يجري تغيير حائزين بصورة مصفاة مع خصص^{١١٨} .

لكن من حقوق شامة صاحب إقطاع أنه كان يستمتع به مدى الحياة ما دام يؤدي واجباته العسكرية صينة هذه حدة على مريم ، ويكون إقطاع لا يورث بل يعود إلى الدولة في حالة وفاة صاحبه^{١١٩} . فربما يمكن أن ينسب إقطاعه بن تولده وهذا ما كان يحدث في العاقبة ، لكن يجب هؤلاء عقد جديد يفعلون تويجه بدلاً بقية محرمه^{١٢٠} .

أما محمد فريد فإنه يذكر أنه كاتب مصادرات سيمار وثرعانت ثورث ، لكن لا يرتها إلا الذكور من الأعداب ، وإذا تفرقت بحرية لا يكون يعود إقطاع إلى حكمه وهي تنقصها إلى حدي آخر بعض شروط حدائق ، وهي أن يمكن حدي يقطع في أرضه وقت السلم ويقعد بحرب عند لاقصه على نفسه ، وأن يقدم حديا حرمه^{١٢١} .

وما بعد ذكره أن هناك الإقطاعي عسكري حدي تحدي في بقوله الخليفة لم يكن عمدا ، بل به مثل وسع في لأصوب وأخرى لأورديه من لأمرصوبه أو لأخرى ، فإن هناك الإقطاعي حكمه كان ساند فقط في آب حيمري وفي شبه حريره لسفان ، أي أنها كانت دحية في هناك سيمار وثرعانت ، ثم في بعد حيمري ، فكان هذا النظام موجودا في بعض مناطق حدود الواقعة ضمن سورية ، حرق وبعض مناطق حسب في موصل وطرابلس الشام ودمشق^{١٢٢} . في حين أن بعض الإقطاعي بحرية لأخرى ، حريره بحرية والقرى ومصر ، فقد كان الشائع بعدا ، مصادرات أو ولايات مدين دفع مبلغ مستقل ، وقد عُدود من صرثات بحرية ، لأنه عندما فتح استعمار سيمار لأول لشدة ومصر ١٥١٦ م منح لأرض

من حديد وقسمها من حيث هي إلى أملاك وإقطاعات عسكرية وفقاً للنظم العثمانية ، ففي مصر استقرت بصورة عامة نظام تحت الأراضي الإقطاعية الذي كان سائداً في عهد سلاطين المماليك وكانت تعود كافة الأراضي إلى الإقطاعيين ، كذلك حتمت لأتراك بالعمام الإقطاعي في سورية ولبنان على غرار ما فعلوه في مصر فصارت لأراضي في أيدي الأتراك والإقطاعيين العرب المصريين ، بالإضافة إلى المظفرين الأتراك وشيوخ القبائل بأندلس شبه وراقى ^(١١١)

وفي العراق كان السطون يجمع أجراء من أرضه إقطاعات خاصة وأصماليه على أن يؤدوا له مقرر ذلك خدمات حربية وقت الزوم ، وقد كان في هذا النظام عائدة نسبة للسطون ، ولكن الحد لم يدم على ذلك طويلاً ، إذ أخذ أصحاب الإقطاعات في العراق يقصرون في تقديم الجود لأن السطون لم يعد يهتم بالإقطاعات بخلاف من رحاله بل يسمحيين به ، وراء هذا المقطع يهتم هذا النواحي ويمكن جمع مثل مستعاض تماماً كما كان يحدث في أنظار عربية أخرى ^(١١٢) .

وهذا يعني أن الدولة العثمانية بالنسبة للإقطاع شهدت تغييراً

١ - النظام الإقطاعي العسكري .

٢ - مقاطعات أو ولايات مقابل دفع مبلغ للسطون وفقر محدود من الضرائب بحرية .

ويمكن رجاء ذلك إلى أصول تاريخية وجغرافية ساعدت على هذا التغيير بالنظم الإقطاعي العسكري لم يمتد فقط بشكل كامل إلى الأراضي العربية الممتدة الواقعة في مؤخره لامبراطورية ومنى ثم فتحها في أوائل القرن السادس عشر ، حيث كان من الممكن الاستعاض عن سلاح الفرسان ، بعكس الوضع على الحدود المسيحية وفي داخل الأراضي التركية ، ولذلك لم يكن ثمة لتدمير أو زعزعة في عينة الولايات العربية ، بل كانت فيها حمايات بكشارية ^(١١٣) ولذلك فإن الأقاليم العربية كانت تحت دوراً قصدياً أهم بكثير من دورها العسكري في الامبراطورية ^(١١٤) لأن الإقطاع العثماني الذي حدث في الأقاليم العربية ومنشعب من النظام الإقطاعي المملوكي برعت منه خمسة عسكرية ، فقد تفرغ فيه إعطاء الأراضي تقاضات مع بيان حدود كل واحدة والضريبة اللازمة ، وبكيفية لا يعنى كيمار مقابل الخدمة العسكرية . بل كأمانيات تدار ويرسل التوارد بعد أن يأخذ مخصص راسه ^(١١٥)

ومن ناحية أخرى فإن الإقطاع العسكري العثماني عيوبه ، ففي الوقت الذي كان فيه هذا النظام موجوداً فإن العهد العثماني كان يتخصص اشتراطات معينة ، والإقطاعي حتى في وقت

حرب يؤدي خدمته العسكرية مدة محدودة (٤٠ يوماً مثلاً) ، فإذا انتهت هذه المدة يحق له العودة إلى أرضه رغم استمرار الحرب ، ثم إن الإقصاء في أيام سلمه كان يميل عادة إلى كسب هيكل تدريبه ويتفاحس عندما يدعى لمحرب وعده أربعة في ترك أرضه فتتعب عليه رعة العلاج عن رعة الحرب ^(١١١) كذلك فإن الشروط المرتبطة بخدمات الإقصاء لم تكن تسير على ويرة واحدة ، فإن بعضهم كانوا يخرجون دائماً على الخروج إلى حرب ، على حين أن البعض الآخر كانوا يقومون بالخدمة متواوية ^(١١٢)

لقد بدأ خلل يسرب إلى نظام الإقصاء العسكرية ، وحدث عندما تسبب رعة الامبراطورية حيث ترك السلاحين سكرتير مكوث مهمة بوضع الإقصاءات ، فاستغلوا ذلك ومنحوا تمردات بأنفسها لأتباعهم المخصوصين وعمروا أرمي تصعصع هذا نظام ، فدخلت الأسلحة النارية على قائمة العرسات ، في حين بدأ السباهية يتجهون من واجباتهم العسكرية بالرشوة أو برسائل يدلل عليهم مع سعي جعل الإقصاءات وراثية ، وأحدثت حكومة بعدد إلى أحد الإقصاءات لشاعة فتعطلها إلى مغربين واجباتهم بالتأثير الرشاوي أو بمصعها إلى منقري المصرايب ^(١١٣)

ويظهر هذه العيوب والفساد وضعها في حشد النظام الإقصائي العسكري العثماني بدأ هذا النظام يدخل في مرحلة من الاحتضار ، ويمكن ربط ذلك بالاحلال الذي أصاب الدولة عتابة بشكل عام ، في أجهزتها ومؤسساتها ، بمعنى التنوع العسكري والاقتصادي لأوروبا وتوقف توسع لأقليمي مد وتائل بمرور السبع عشر ، ففي حل هذه الظروف أصيب نظام التيمار بالاحتضار ، ذلك أن الحياة الحقيقية لمي كان يوردها سباهيون أصبح متحللة عسكرية ، راء تصور الأسحة الأوروبية وتصور مستمر في الجيوش بدولة انسيحية ، وكذلك لم يصع هؤلاء العرسات التيماريون مواجعة القوة الدارية الثغينة للأوروبيين بسبب هبوط قيمة مداخيلهم ، ووسط هذا انقضاء انقضاء في الدولة العتابة تجهت الدولة إلى تخصيص المزيد من السمارات لكبار موظفيها لأعراس غير عسكرية ، أو امتصاصها واستعادتها إلى الخربة ، وكان نتيجة ذلك هبوط كبير في فاعلية السباهيين في أوائل القرن السابع عشر ، ومنذ ذلك حين بدأت الجيوش عتابة تعتمد إلى حد كبير على سرايب من وحدت حمه السادق أو الصككابة ^(١١٤)

بعد أحد انبات انباتي يحصل على هذه نظام التيمار كمؤسسة مع الحياة السباهيين حيث اعتمد على سلمه متعمدة في استرجاع الأراضي من جهاديين ، أما عن صريق صمها إلى

ممتلكات الأسرة المادكة ومن ثم إعادة تأجيرها إلى ضارفين لمحمول على مدحولات بقدية صكو ، أو عن طريق مجرد تخصيصها لخزين حاصرين بصورة موضعي بقصر ، وبدلت جرى تحول عدم في شكل الاستغلال العثماني من البيمار إلى لانتراء^(١٢٢) ، وتحت الإقصاعات العسكرية إلى مزارع صربية (Tax - Farms) بين موارد بقدية مترايدة لمحربية

وكان الباب العالي قد طور نظام الانتراء للمرة الأولى في الولايات الآسيوية لأكثر بعداً مثل مصر حيث م يكن حاجة إلى لقتارين حياة من الطرر اعتمد في التروميلي ، وفي لقرن الناس عشر أحد الباب العالي يمح أعددوا متريدة من الترواع مدى حياة أو السلكاني (Malkane) ، وحل لبار وحاصنة في استقال عموماً ما أصبح يعرف بمقام الخليلك (Chiflik)^(١٢٣) ، ولدت فإن التصح الذي أحد يصب الدولة العثمانية ساعد على استمرار النظام الإقطاعي العسكري^(١٢٤).

وفي القرن التاسع عشر ، دحت لدولة العثمانية في مرحله جديدة ، فقد لارمت هذا القرن إصلاحات قام بها السلاطين العثمانيون (التنظيمات) ، في الوقت الذي قاه فيه محمد علي بإصلاحاته أيضاً ، وكان من صمن هذه الإصلاحات ما من حوهر لإقطاع عسكري من ضموها لواحى عسكرية وأخرى ها صلفة بالأرض ، مما كان له تأثير مباشر في هدم الإقطاع العسكري ثم زواله .

بدأت الإصلاحات العثمانية أيام سليم الثالث وسار بها محمود الثاني ، ففي عام ١٨٢٦ ألف محمود الثاني نظام الانتشارية ، ثم أمر بتوحيد لإقصاعات مع أراضي الدولة^(١٢٥) ، وهذا لتجاح الذي توصل إليه جمعه يعني وحدات السهبة الإقطاعيين ، وما تبقى من الإقصاعات العسكرية ، وجرى إلغاء نظام التيمار رسمياً في عام ١٨٣١ وإن يكن قد تلاشى في الواقع قبل ذلك^(١٢٦) ، وفي زمن السلطان عبد الحميد صدر المرسوم التمايوني وكان من صمن ما جاء فيه إلغاء الإقطاع والانتراء عند توري الموظفين للجباية مباشرة ، وفي عام ١٨٤٦ اتخذت خطوة جديدة وهي إحداث مصم البطايو ، أي منح حق استغلال أراضي للأفراد من قبل الحكومة^(١٢٧) وقد أدى كل ذلك إلى استقرار الملكية الخاصة داخل الامبراطورية وتدعم ذلك بصور قانون عام ١٨٥٨ ، حيث أعطى هذا القانون حقوقاً محددة للوراثة خائري الأرض أو المستعمرين بها ، في الوقت الذي جاء في أحد مواد هذا القانون الرئيسية أنه لا يسمح لأي

شخص أن يثبت ماله بأرضها^(١٣٧) وفي عام ١٨٦٧ حصل مذكور المليون على الملكية القانونية لأراضيهم^(١٣٨).

وعلى جانب الآخر كانت إصلاحات محمد علي ، وهي إصلاحات ساهمت في هدم الإقطاع العسكري ، فقد منح عن قضاء محمد علي على غالبية رعاياه مدينت في مدينته المقعده أن شعر كثير من الأثرياء الذي كان يصرف به ممتلكات ، وقد هدأ إلى سترخاخ الدولة الأراضي التي أصبحت بدون مسمرين ، والمتممون الذين كانوا أشبه بالإقطاعيين ، وعرفت أراضي الأثرياء المقاديرة التي أنقلت بالدولة باسم مبروك ، ثم قام بعصبة الثروك (منح الأراضي) بأصاً ما بين ١٨١٢ و ١٨١٤ وموجب ذلك سحب الأراضي باسم سكان القرية وأصبحوا مسؤولين عن دفع الضرائب مباشرة بالدولة دون وساطة مبرمين ، وبعد أن سوت مقاديرة لأتلاك التي ليس بيد أصحاب ممتلكات بل على أنها ممتلكات موصفة بأنها ممتلكات ومصادر جميع الإقطاعات من أصحابها^(١٣٩).

وفي النصف الثاني من حكمه ، عندما بدأ بعض أعضاء مجلس كبير من الأراضي الزراعية المعروفة باسم (حشيش) أن نفرد أنفسهم وإن بعض الأعيان وكبار الموظفين ، وكان منح هذه الأراضي لهم في البدء على حق تصرف ، ولتقلب هذا حق في عام ١٨٣٦ إلى حق وراثي ثم إلى ملكة فردية^(١٤٠).

وبين عام ١٨٣٣ و ١٨٣٥ أنهي محمد علي جيوش العسكرية الإقطاعية في سورية وفلسطين وسائر ، وذلك بتحرير السكان من سلاح بالقوة دون تغيير بين لأشرف والأعيان وسواهم وأدخل نظام التوحيد العسكري ، وكان خصاء على جيوش العسكرية الإقطاعية مقدمه على النظام الإقطاعي فيما يتعلق بالأراضي . وفي عام ١٩١٤ ، بعد بدء حرية سلطانية العثمانية أسس الستار على آخر أثر شرعي نظام الإقطاع في مصر^(١٤١).

وهكذا يكون الإصلاحات العثمانية (تشييد) وخصوات إصلاحات التي قام بها محمد علي قد ساهمت مساهمة كبيرة في رول إقطاع العسكري العثماني خاصة من الناحية الرسمية ، لأن هذه الإصلاحات أحدثت سبب ذلك انهاء امسي على دعماتي العسكرية والأرض وبالتالي أصبحت أكثر الأراضي ملك . بما ممتلكات كبيرة أو صغيرة وتدخل نظام الأحرار مباشرة لمحمد وحرصت الخدمة العسكرية في الامبراطورية العثمانية على جميع المسلمين

• الخصائص •

إن قيام الفترحات الإسلامية دمر الإقطاع القديم في البلاد المفتوحة وبدأ يبرر مفهومها إسلامياً جديداً للإقطاع محل محل المهرم القديم ، حيث أصبح معناه في البلاد الإسلامية منح الأرض التي لا مالك لها مقابل الحراج أو العشور ، أو منح غلة الأرض في مقابل إعطاء شيء أو ضمانه ليت ائمال أي أن الإقطاع حسب مفهومه الإسلامي هو إقطاع العطاء . ولكن الإقطاع العسكري بدأ يبرر نتيجة لمؤثرات خارجية لها صلة بالتسلط الأجنبي ، وأن البويهي أول من بدأ به ، وكان إقطاعهم في الأساس إقطاعاً لوارد الأرض في أراضيها زراعتها وملاكها إلى الجند والقادة ، وبذلك أصبح الإقطاع العسكري عند البويهي يعطى بدل العطاء مقابل خدمة المقطع العسكري . ثم جاء السلاجقة الذين جعلوا من الإقطاع السياسة الرسمية نظرياً وواقعياً لدولتهم وخاصة على يد الوزير نظام الملك الذي عمم الإقطاع العسكري بعد أن نظمه .

وعندما جاء المماليك ورثوا الإقطاع العسكري البويهي والسلجوقي ، وفي عهد سلاطين هذه الدولة اكتملت النظم الإقطاعية الحربية وبرزت جوانبه العملية ، وأصبح نظاماً مرتبطاً بدولة إقطاعية ويطبق عملياً على الأرض ومن خلال المؤسسة العسكرية المملوكية المتداخلة في معظم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

وفي الدولة العثمانية ، كان الإقطاع العسكري قد استقى من أصول حضارية سبقت العثمانيين ومناثرة بتلك الحضارات التي تأثر بها العثمانيون عند قيام دولتهم التوسعية حيث ورثوا أملاك حضارات تلك الدول في أوروبا وآسيا ، بالإضافة إلى كون الدولة العثمانية دولة غاربية على حدود مدنيات متعددة ، كل ذلك أدى إلى صياغة إقطاع عسكري عثماني نجم على الدولة العثمانية أن تأخذ به لتطبيقاتها ، خاصة المتطلبات المالية والعسكرية ، وشكل العثمانيون في هذا النظام طبقة عسكرية كان (السباهيون) عمودها الفقري ، حيث خصصت لهم الدولة الإقطاعات لإعالة هؤلاء الفرسان ، والذين كانوا يخرجون للحرب مقابل إقطاعهم الإقطاعات وبقي واجهم الأساسي هو الخدمة العسكرية

ولما كان الإقطاع بشكل عام مظهر حضاري ، يلازم مجتمع الدولة ملازمة تامة ، فقد تأثر هذا النظام بجانبه العسكري في الدول التي نشأ فيها من حيث القوة والضعف ، فعندما

فقدت أحوال دولة المماليك عند هذا النظام وشارف على الانهيار مع انهيار شمس تلك الدولة وينطبق ذلك على الدولة العثمانية مع الاختلاف من حيث إن الإصلاح الذي أصاب تلك الدولة في أواخر أيامها كان من عوامل هدم الإقطاع العسكري العثماني . لأن هذا الإقطاع لم يعد يقدم للدولة ما أرادته منه . ومع ذلك فقد رآل برونها ■

الهوامش

- ١ - عبد الحليم ندوي . مقدمة في تاريخ الاقتصادي العربي (بيروت : دار الفيلسوف ، ١٩٨٢) . ص ٢٣ - ٢٥ .
- ٢ - نفس المرجع ، ص ٢٥ .
- ٣ - بدران : انقضاء صانعه من بني عثمان . وانقضاء من انقضاء منة وتقصي يدها ساءة أن يقصمه يدها . وتقصمه من ثم أو ربح أو خسر . ثم في آخره يضيء أحمد بن علي المغربي (٨٤٥ هـ - ١٤٤١ م) قصص وآثار ج ١ . بيروت ١٩٧٠ هـ . ص ٩٥ .
- ٤ - دائرة المعارف الإسلامية ج ٢ (٤) . دار الشعب ، القاهرة . - سلسلة عربية . ص ١٢٣ . إقطاع .
- ٥ - المغربي المخطوط ج ١ ، ص ٩٦ .
- ٦ - نفس المصدر والمصحة .
- ٧ - نفس المصدر والمصحة .
- ٨ - أحمد بن علي بن حارث التلاني (٢٩٧ هـ - ٨٩٢ م) . صوح سدان ، بيروت ، ١٩٥٧ وما بعدها .
- ٩ - نفس المصدر ، ص ٣٨٤ .
- ١٠ - السؤال . لأملات والأرض من خلاصة أعينهم أو ماتوا ولا وارث له واحد من صافية وموت هي الأرض التي لا أثر فيها للزروع ولا مالك لها . دائرة المعارف الإسلامية ج ٤ ، ص ١٢٤ .
- ١١ - ندوي . نشأة إقطاع في المجتمعات الإسلامية . جدد ، مصحة مجمع المصنف العربي . ١٩٧٠ ، ص ١٠ .
- ١٢ - نفس المصدر ، ص ١٢ .
- ١٣ - مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ٧٢ .
- ١٤ - المغربي ، المخطوط ج ١ ، ص ٩٧ .
- ١٥ - نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية ، ص ١٢ - ١٥ .
- ١٦ - أحمد بن حنبل الشافعي ، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام (بيروت : دار الفيلسوف العربية ،

- ١٩٨٢)، ص ٧٥. وقد عمد عبادي في وجهه نظرة نكت على عمدة العبد محمد الأصغراني في كتبه دولة - مسعود - عامه ١٩٠٠، ص ٥٥ وصدر لديني أبو حسين في كتبه أخبار الدولة السلجوقية لأهور، ١٩٢٣، ص ٦٨.
- ١٧ - نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، ص ١٤.
- ١٨ - إبراهيم علي طرحد، بحث إقطاعية في شرق الأوسط في العصور الوسطى (عامه ١٩٦٨، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨)، ص ٢١.
- ١٩ - بن الأثير (علي بن محمد حرزي) منتخب من بنين و ٦٣٠ هـ ١٢٣٦ م)، ابنكس في تاريخ، عامه ١٣٠٣ هـ، ص ٣٤٦ - ٣٤٣، وكذلك من مسكوكة (أبو علي أحمد بن محمد ث ٤٢٠ هـ/ ١٠٣٠ م)، تجارب الأمم ج ٢، القاهرة ١٩٢، ص ٩٢.
- ٢٠ - مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص ٨٦.
- ٢١ - أبو حسن علي بن محمد بن حبيب مصري، تاريخي (ب ٥٤٠ هـ ١١٥٧ م)، الأحكام السلطانية، مصر، ١٩٩٨ هـ، ص ١٨١ - ١٨٨.
- ٢٢ - ابن مسكويه، تجارب الأمم ج ٢، ص ٩٧ - ٩٩.
- ٢٣ - نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، ص ١٨ - ١٩.
- ٢٤ - جورج الطباغ، إقطاعي الأوروبي في مصر لوسيفر، ج ١، سيد ابار، عربي، خصمه وسيد الأوروبي في العصور الوسطى، نفس (أبو - بيوت، دار النهضة العربية، ١٩٦٨)، ص ١٦ وما بعدها.
- ٢٥ - معرفة امريد جورج، هذا الموضوع، راجع - دور، دراسات في عصور حاسب متأخرة (عدد شركة الرابطة للطبع والنشر، ١٩٤٥)، ص ١٢ وما بعدها.
- ٢٦ - المقريزي، الخطوط ج ١، ص ١٥٣ - ١٥٤.
- ٢٧ - الدوري، دراسات في عصور حاسب متأخرة، ص ٣٦٢ - ٣٦٤.
- ٢٨ - راجع - الفصح بن علي استدي، دولة - مسعود، مصر ١٣١٨ هـ، ص ٥٥.
- ٢٩ - مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص ٩٦.
- ٣٠ - أحمد مختار العبادي، المرجع السابق، ص ٧٥ - ٧٦.
- ٣١ - مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص ٩٧.
- ٣٢ - د. محمد شمس الدين وهو بعد ركني معه ذات أبو لامي ودي بري من السهل ثم أصبح بعد سرياب شيخ كبار عماد على مند حيوش وثالث سببه.
- ٣٣ - المقريزي، الخطوط ج ٢، ص ٢١٦ و ج ٣، ص ٣٥١.
- ٣٤ - Bernard Lewis, The Arabs in History (London: Hutchinson's University Library, 1960), p. 48.
- و كذلك - الفصح بن علي استدي، دولة - مسعود، مصر ١٣١٨ هـ، ص ٥٥ - ٥٦.
- ٣٥ - أحمد مختار العبادي، المرجع السابق، ص ٧٧.
- ٣٦ - من أمته كبار الأمر، ابن حنبل، إقطاع حربه من دولة - بنكه حبه بنين يوب وأمد

- في مصر وسورية ولبنان ، ص ٢٠ - ٢٦ .
- ٤٩ - القلقشندي ، صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٥٠ .
- ٥٠ - نفس المصدر ، ج ٤ ، ص ٤٨٥ .
- ٥١ - في البداية كان يقسم على خمسة أحد السبعين الأتوري سد حلق ، ثم تحول نصف حلق حتى صار بدر على خمس مملوكي الذي يشقه سبعة سبعمائة دون هذه خمسين الأتوري ، وصارت حتى أكثر الغناب لمملوكية عدداً تغير ابن الأثير ، يكمل في التاريخ ، ج ١٢ ، ص ١٢٩٠ .
- ص ٢٢ وكانت مقرري ، السلوك معرفة دون مملوك ج ١ ، سنن دكتور محمد مصطفى رباحه ١٩٣٤ - ١٩٣٩ ، ص ٦٥٨ وما بعدها .
- ٥٢ - القلقشندي ، صبح الأعشى ج ٤ ، ص ١٤ .
- ٥٣ - مقرري ، مملوك معرفة دون مملوك ج ١ ، مصر ١٩٣٦ ، ص ٨١٢ .
- ٥٤ - القلقشندي ، صبح الأعشى ج ٣ ، ص ٤٥٨ .
- ٥٥ - القلقشندي ، صبح الأعشى ج ١٣ ، ص ١٥٢ .
- ٥٦ - المقرري ، المخطط ج ٢ ، ص ٢١٧ .
- ٥٧ - بوساك ، الإقطاعية في مصر وسورية وفلسطين ولبنان ، ص ٦٥ .
- ٥٨ - الثوري ، نهاية الأرب في فنون الأدب ج ٨ ، ص ٢٠٠ - ٢٠١ .
- ٥٩ - بولياك ، المرجع السابق ، ص ٦٧ .
- ٦٠ - حول هذه المزايا الإقطاعية راجع القلقشندي ، صبح الأعشى ج ٣ ، ص ٤٥٥ - ٤٥٧ .
- ٦١ - ابن أبي شامة : بدائع الزهور ج ١ ، ص ١٣٠ وما بعدها .
- والتوسع في ذلك راجع صرحان ، إقطاع في الشرق الأوسط ، ص ٦٧ - ٦٨ .
- ٦٢ - الماوردي : الأحكام السلطانية ص ١٨٥ - ١٨٧ .
- ٦٣ - كان بعد أول الأمر هذه الوسيلة لقطع تجار واستكوك به ولأية من أصحاب الإقطاعيات أو لأفراد واستخدم غيره فضلاً عن توفير بعض الإقطاعيات لغيره وهذا ما يهيئ عرص الحد .
- ٦٤ - حول هذه الأحوال وصور متعددة راجع صرحان ، ص ٧٥ - ٧٦ .
- ٦٥ - يذكر صرحان في كتابه ص ٧١ أن الاعتد ، حل هذه الأوقاف جرى مرات عديدة خلال عصر المماليك رغم معارضة الفقهاء .
- ٦٦ - الزوك كلمة قديمة أصلها روض ومعناها حقل ، ثم استعملت بدلالة على عمقه قياس الأرض بالحقل وهي بدورها مشتقة من حفظ المملوكي (روح) ومعناها تقسيم الأرض بغير طرحان ص ٩٦ .
- ٦٧ - مقر H Idris Bell, Egypt from Alexander the Great to the Arab Conquest (Oxford 1948), P 99 .
- والتوسع في موضوع الزوك راجع مقرري ، السلوك معرفة دون مملوك ج ١ ، ص ٨١١ وما بعده ، القلقشندي ، صبح الأعشى ج ٣ ، ص ٤٥٨ وما بعدها .
- ٦٨ - بولياك ، ص ٧٣ .
- ٦٩ - ص ٧٤ - ٧٥ وكذلك المقرري ، المخطط ج ١ ، ص ٨٨ .

- ابن نياس بدائع الزهور ، م ١ ، ص ١٧٩ .
- ٧٠ - الأمير هو القلب الذي استعمله الكتاب العرب ترجمة للقلب بك ، وهو لقب يطلق على كل فارس يأمر كوكبة مؤلفة من خمسة محاليل على الأقل . راجع : بوليك ، ص ٢٠ .
- ٧١ - حول الواجبات المالية التي يقوم بها القبط في العهد المملوكي راجع : طرخان ، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى ، ص ١٨٩ - ١٩١ وللتوسع فيها راجع : القريري ، الحفظ ج ٢ ، ص ١٥٢ - ١٥٤ .
- الأصلحاني ، حولة آل سلجوق ، مصر ١٣١٨ هـ ، ص ٥٥ .
- أبو الحسن ، جمال الدين بن يوسف (ت ٨٧٤ هـ / ١٤٦٥ م) ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ج ٧ ، طبعة دار الكتب ، ص ١٣٨ - ١٣٩ .
- ٧٢ - الفلقشندي ، صبح الأعشى ج ٣ ، ص ٤٥٩ .
- القسريسي ، الحفظ ج ١ ، ص ١٦٧ - ١٧٣ .
- ٧٣ - الفلقشندي ، صبح الأعشى ج ٥ ، ص ٤٨٨ .
- ٧٤ - للتوسع في موضوع الحقوق المالية والأدبية ، راجع : طرخان ، الإقطاع في الشرق الأوسط ، ص ٢٠٥ - ٢١٨ .
- ٧٥ - نفس المرجع ، ص ٢٦٥ - ٢٧٠ .
- ٧٦ - نفس المرجع ، ص ٢٣٣ .
- ٧٧ - النوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١٠٤ .
- ٧٨ - شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله المصري (ت ٧٤٩ هـ / ١٣٤٨ م) ، التعريف بالمصطلح الشريف ، مصر ١٣١٢ هـ ، ص ٩٣ .
- ٧٩ - بوليك ، ص ٩٥ .
- ٨٠ - طرخان ، الإقطاع في الشرق الأوسط ، ص ٢٦٦ .
- ٨١ - أحمد عزت عبد الكريم ، المرجع السابق ، ص ١٠٣ .
- ٨٢ - هاميلتون جب وهارولد برون : المجتمع الإسلامي والغرب ج ١ ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١) ، ص ٦٧ .
- ٨٣ - نفس المصدر ، ص ٦٨ .
- ٨٤ - خليل ابنحاليق : مشكلات الأرض في التاريخ التركي ، الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة ، مجموعة بحوث ودراسات إسلامية (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٢) ، ص ٤٤٣ .
- ٨٥ - محمد أنيس ، محاضرات في تاريخ الشرق الأوسط الحديث ١٥١٦ - ١٩١٤ ج ١ مكتبة دار العالم العربي ، بلون تاريخ) ، ص ٧٥ .
- ٨٦ - في بعض الحالات لم تبق السلطة العثمانية على البنية الاقتصادية والاجتماعية (الإقطاعية) المملوكية فحسب ، بل استخدمت بعض زعماء أماليك لحكم الولايات المركزية ، ومثال على ذلك جان بردي

- الغزالي انظر : اميل توما ، فلسطين في العهد العثماني (عمان : الدار العربية للنشر والتوزيع بدون تاريخ) ، ص ١١ ، ٢٣ .
- ٨٧ - الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١١٦ - ١١٩ .
- ٨٨ - جب وبوون ، ص ٦٨ . اميل توما ، المرجع السابق ، ص ١١ .
- ٨٩ - خليل ابجاليق ، مشكلات الأرض في التاريخ التركي ، ص ٤٤٥ .
- ٩٠ - جب وبوون ، ص ٦٨ .
- ٩١ - محمد أنيس ، محاضرات في تاريخ الشرق الأوسط الحديث ، ص ٧٥ .
- ٩٢ - اسماوية كلمة فارسية معناها الجيش (ساهي وليس سياء ومعناها الفارس) وقد حرفها البرهانيون إلى (Sepoy) وأطلقوها على الجنود الفلود .
- انظر : عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ العرب الحديث ، ص ٦٠ و ٦١ هامش ٢٣ .
- ٩٣ - بيري اندرسون ، دولة الشرق الاستبدادية ، ترجمة بديع عمر لطيفي (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٣) ، ص ١٣ .
- ٩٤ - محمد فريد بك الهامي ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق الدكتور إحسان حقي (بيروت : دار الفاني ، ١٩٨٣) ، ص ١٣٢ وكذلك بيري اندرسون ، المرجع السابق ، ص ١٦ .
- ٩٥ - جب وبوون ، ص ٦٩ .
- ٩٦ - التيسار كلمة فارسية ومعناها الأصل كل ما يعطى للتمريض أو للحيوان أو حتى للأرض والنباتات من مؤونة أو عناية ، انظر : محمد فريد بك الهامي ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ ، هامش (٢) .
- أما عمر عبد العزيز عمر فيذكر أنها ترجمة للكلمة (Proncia) اليونانية وهي تقابل في اللفظة اللاتينية لفظة (Cura) واشتقت منها (Curator) اللاتينية ومعناها (Curateur) أي ناظر وقف أو وصي أو وكيل تركة أو ولي أو قيم . انظر كتابه السالف الذكر ، ص ٦١ هامش ٢٤ .
- ٩٧ - كانت الأرض عند العثمانيين مقسمة إلى ثلاثة أصناف رئيسية : أراضي الدولة (النوي) وأراضي المؤسسات الدينية والأراضي الخاصة (الثلث الصرف) . انظر : لوتسكي ، تاريخ الأندلس العربية الحديث .
- موسكو : دار التقدم ، بدون تاريخ ، ص ٩ - ١٠ .
- ٩٨ - الفجة أو اسيرس وهي قطعة من القشة .
- ٩٩ - قليج كلمة تركية بمعنى سيف ، وكان هذا الركن الأساسي للإقطاعية يسمى بهذا الاسم لأن إمراته كانت تعتبر كاتبة لإعالة سياسي ذات ، ومن هنا كانت تدر السلطان بسبب في أثناء الحرب . انظر : جب وبوون ، ص ٧١ هامش (٤) .
- ١٠٠ - ترقى من كلمة ترقى العربية ، وحصنة من كلمة حصنة العربية ومعناها نصيب من تقسيم الثلث .
- ١٠١ - جب وبوون ، ص ٧١ .
- ١٠٢ - نفس المصدر ، ص ٧١ - ٧٢ .
- ١٠٣ - سامح الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٠) ، ص ٢٩ .

- ١٠٤ - كلمة هانيون فارسية الأصل ، ومعناها الأصلي مبارك ، مقدس ، حسن الخط ومن هنا ملكي .
- ١٠٥ - عبد الكريم رافع ، العرب والعجمانيون (دمشق : مكتبة أطلس ، ١٩٧٢) ، ص ٤٥ وانظر بيري أندرسون ، دولة الشرق الاستبدادية ، ص ١٢ - ١٨ .
- ١٠٦ - من الكلمة العربية مسلم بمعنى معطي شيئاً أو حقاً متنازلاً عليه ، ومن هنا كان معناها في الفارسية « معنى من الأعباء العامة » .
- ١٠٧ - لمعرفة المزيد حول هذا الموضوع راجع : جب وبورون ، ص ٧٨ - ٧٩ .
- ١٠٨ - في عهد السلطان سليمان القانوني احتكرت سلطات استخبارات حق منح الإقطاعات إلا في حالات قليلة حين يكون الإقطاع صغيراً أي حين يقل دخله عن ٦,٠٠٠ فلتحول ذلك إلى الوالي ، انظر : عبد الكريم رافع المرجع السابق ، ص ٤٦ .
- ١٠٩ - جب وبورون ، ص ٧٢ - ٧٣ .
- ١١٠ - بيري أندرسون ، المرجع السابق ، ص ١٧ .
- ١١١ - عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .
- ١١٢ - جب وبورون ، ص ٧٦ .
- وانظر : Halil Inalcik, The Ottoman Empire, Conquest Organization and Economy, Collected Studies : (London Variorum reprints, 1978, PP. 108 - 113).
- ١١٣ - خليل إينجاليق ، مشكلات الأرض في التاريخ التركي ، ص ٤٤٨ - ٤٤٩ . وكذلك بيري أندرسون ، المرجع السابق ، ص ١٢ - ١٨ .
- وحول الرقابة الشديدة ، يذكر عمر عبد العزيز عمر ، أن هذه الرقابة الشديدة كانت منصبية في معظمها على إقطاع التيسار والرعامت حيث كانا يخضعان لنظام التفتيش الذي قام به موظفوا الحكومة العثمانية وهم الدفتر - داريون ، أما الإقطاع الخاص فلم يكن خاضعاً للتفتيش . انظر : كتابه السالف الذكر ، ص ٤٧ .
- ١١٤ - ساطع المصري ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .
- ١١٥ - بيري أندرسون ، ص ١٨ .
- ١١٦ - عبد الكريم رافع ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .
- ١١٧ - لوتسكي ، المرجع السابق ، ص ١١ .
- ١١٨ - انظر كتابه ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص ١٣٢ .
- ١١٩ - لوتسكي ، ص ١٢ .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى ، في أصول التاريخ العثماني (بيروت : دار الشروق ، ١٩٨٢) ، ص ١٢٠ ، وللتوسع في هذا راجع : جب وبورون ، ص ٨ - ٩ .
- ١٢٠ - لوتسكي ، ص ١٤ - ١٥ وكذلك الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١٢١ .
- ١٢١ - حسين مؤنس ، الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، (القاهرة : مكتبة حجازي ، ١٩٣٨) ، ص ٣٢٢ - ٣٢٣ .
- ١٢٢ - مصطلح انكشارية ، دني جرى بمعنى القوات الجديدة ، مصدره الدرويش حاجي بكناش الذي اشتهر

بورعه ، وقد جند الانكشارية من مسيحي أوروبا ، وكانوا يتقاضون مرتباتهم نقداً من خزنة السلطان . حول الانكشارية يمكن العودة إلى : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ - ١٢٤ . محمد أنيس ، المرجع السابق ، ص ٢٠ - ٢١ .

Edward, S. Creasy, History of the Ottoman, Turks, (Beirut, Khayats, 1961), P. 4.

١٢٣ - يري أندرسون ، ص ١٧ .

١٢٤ - الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١١٧ .

١٢٥ - محمد أنيس ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .

١٢٦ - جب وبون ، ص ٧٢ .

١٢٧ - عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

١٢٨ - الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١٢٠ .

١٢٩ - يري أندرسون ، ص ٣٢ .

١٣٠ - ما جاء القرن الثامن عشر حتى كانت الأرض الزراعية التي يقوم عليها العسكريون بالفعل قد تحولت إلى نظام الالتزام ، ثم اتسع نظام الالتزام تدريجياً لتشمل أراضي الدولة والإقطاعيات بل أراضي الوقف ، في نفس الوقت حين كان يموت الساعي ولا يترك ورثاً مناسباً ، وبذلك يصبح إقطاعه شاغراً (محلول) كانت الخزانة تحفظ به وتدفع به إلى الملتزمين وبهذه الطريقة قلت أعداد فرسان السابعة . انظر : جب وبون ج ٢ ، ص ٨٠ - ٨١ .

وكذلك : الدوري ، المرجع السابق ، ص ١١٤ - ١١٥ .

١٣١ - للتوسع في مفهوم هذا النظام راجع :

Stanford Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. 1, (Cambridge, 1976),

PP. 120 - 126.

١٣٢ - يري أندرسون ، ص ٣٧ .

١٣٣ - مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١٢٢ .

١٣٤ - أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٩١ .

١٣٥ - مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١٢٢ .

١٣٦ - خليل ابنجاليق ، مشكلات الأرض في التاريخ التركي ، ص ٤٥٠ .

١٣٧ - يري أندرسون ، ص ٣٩ .

١٣٨ - مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١١٦ .

وكذلك عبد الكريم رافع ، العرب والعثمانيون ، ص ٣٩١ .

١٣٩ - فليب حتي ، خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى (بيروت : الدار المتحدة للنشر ، ١٩٧٥) ، ص ١٢٦ .

G. Baer, History of Landownership in modern Egypt 1800 - 1950, London, 1962, PP. 2-7.

وكذلك : الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١١٩ .

١٤٠ - بوليك ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ .